وزارة المالية

لجان الطعن الضريبى

اللجنة الثالثة – القطاع الثالث

بالجلسة السرية المنعقدة بمقر اللجنة بالعنوان ١٥ ش منصور – لاظوغلى – القاهرة فى ٢٠١١/٨/١٣ .

برئاسة السيد المستشار / جمال يوسف زكى (نائب رئيس مجلس الدولة)

وعضوية كل من السادة :

الأستاذ / كامل عبد المعبود عبد الغنى

الأستاذة / عزة إسماعيل طه بدوى

المحاسب / سهير أحمد فرغلى الشيمى

المحاسب / حاتم سعيد صيام

وأمانة سر اللجنة السيدة / سناء محمود إبراهيم

" صدر القرار التالى "

فى الطعن رقم : ١٧٧ لسنة ٢٠١٠

المقدم من الطاعن

طبيعة النشاط

الكيان القانونى

العنوان

سنوات النزاع

ملف ضريبى رقم

المأمورية المطعون ضدها : الإسماعيلية أول

" الوقائع "

وتتلخص حسبما يبين من مرفقات الملف فى قيام المأمورية المطعون ضدها بمحاسبة الطاعن عن السنوات ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠/٤/١٨ بمذكرتى أرباح تجارية معتمدتين بتاريخ ٢٠١٠/٥/١١ ومذكرة تصحيح خطأ مادي عن سنة ٢٠٠٧ معتمدة بتاريخ (بدون) جاء بهم الآتي :-

- تم المحاسبة والربط حتى سنة ٢٠٠٤ وفقاً للاتفاق باللجنة الداخلية بالمأمورية بصافى ربح عن سنة ٢٠٠٣ قدره ٩٦٠٧٦ وعن سنة ٢٠٠٤ قدره ٩٦٩٧٢ وذلك عن إيراد من النشاط بالإضافة إلى إيراد من الورشة وإيراد من السيارات بإعتبار أن كل بند من البنود السابقة يمثل نشاط مستقل.

- **الإقرارات الضريبية :-**

البيـــــان	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠/١/١ ٢٠١٠/٤/١٨ تاريخ حكم الإفلاس
إيراد الثروة العقارية	١٤٤٠ج	—	—	—	—	
صافي الإيراد بعد خصم ٤٠% تكاليف	٨٦٤ ج	٨٦٤ ج	٨٦٤ ج	٨٦٤ ج	٨٦٤ ج	
النشاط التجاري والصناعي غير المؤيد بحسابات						
مقاولات عمومية + ورشة نجارة + السيارات						
الإيرادات السنوية	٧٣٠٨٨٨٩,١٠	٣٩٣٧٣٩٩,٢٥	٧٨٩٠٧٢٥	١١٩٨١٤١٧	٥٩٦٧٩٥	
نسبة مجمل الربح	٢,٥ %	٢,٥ %	٢,٥ %	٢,٥ %	٢,٥ %	
صافى الربح مقاولات	١٨٢٧٢٢,٢٣	٩٨٤٣٤,٩٨	١٥٧٨١٥	٢٩٩٥٣٦	١٤٩٢٠٠	
صافى الربح ورشة النجارة	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠			
السيـــارات لخدمـــة النشـــاط						
مجموع صافى الدخل	١٨٥٥٨٦,٢٣	١٠١٢٩٨,٩٨	١٦٠٦٧٩	٣٠٠٤٠٠	١٥٧٨٤	
يخصم مبلغ	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠			
الوعاء الخاضع	١٨٠٥٨٦,٢٣	٩٦٢٩٨,٩٨	١٥٥٦٧٩			
الخصم والتحصيل لحساب الضريبة	٤٣٤٩٨,١٣	١٩٦٨٦,٩٩	٣٩٤٥٤			
الضريبة العقارية الأصلية المسددة	٢١٤	٢١٤	٢١٤			
الرصيد الدائن السابق سداده	—	١٠٠٩٤,٨٨	١٣٢٦٣			
إجمالى التسديدات	٤٣٧١٢,١٣	٢٩٩٩٥,٨٧	٥٢٩٣١			
الرصيد دائن	١٠٠٩٤,٨٨	١٣٢٣٦,٠٨	٢٤٢٩٥			

لم يتقدم

- **مرفقات الاقـرارات :**

مرفق بالإقرارات صور خطابات من جهات التعامل توضح إجمالى التعاملات والمخصوم كالاتى:-

البيّان / السّنوات	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
مديرية الإسكان بالإسماعيلية	١٨٩٢٦٦٣,١٠	٢٨٧٦٩٧٥,٤٠١	٧٦٥١٩٦٥,٢٨٥
المخصوم ١ % ، ٢/١%	١٦٤١٧	١٣٤٨٥,٥٠	٣٨٢٦٠,٤٥
شركة الإسماعيلية لأسواق الجملة	٣٥٠٣٨٠	٥٢٩٨٦٥,١٥	٢٣٨٧٥٨,٨٦
المخصوم ٢/١ %	١٧٥١,٨٠	٢٦٤٩,٣٣	١١٩٣,٧٩
الإسماعيلية لتصنيع لحوم الدواجن	٢٩٨٧٧٠٠		
المخصوم من المنبع	١٤٩٣٨,٥٠		
ألمها للتنمية والاستثمار	١٥٤٨٨٧٨		
المخصوم من المنبع	٧٧٤٤,٣٩		
سمارتى جروب	٥٢٩٢٦٨		
المخصوم من المنبع	٢٦٤٦,٣٤		

- **خطابات الجهات :**

١) **شركة الإسماعيلية لأسواق الجملة :**

سنة ٢٠٠٥	٣٥٠٣٨٠	والمخصوم	١٧٥١,٩
سنة ٢٠٠٦	٥٢٩٨٦٥,١٤	والمخصوم	٢٦٤٩,٣٣
سنة ٢٠٠٧	٢٣٨٧٥٨,٨٦	والمخصوم	١١٩٣,٧٩

٢) **مديرية الإسكان والمرافق :**

سنة ٢٠٠٥	إجمالي التعاملات	١٨٩٢٦٦٣,٤٠	والمخصوم	١٦٤١٧
سنة ٢٠٠٦	إجمالي التعاملات	٢٦٩٦٩٧٥,٤٠١	والمخصوم	١٣٤٨٥,٥
سنة ٢٠٠٧	إجمالي التعاملات	٧٦٥١٩٦٥,٢٨٥	والمخصوم	٣٨٢٦٠,٤٥
سنة ٢٠٠٨	إجمالي التعاملات	٣٩٨٤٩٦٦,٤٠		
سنة ٢٠٠٩	إجمالي التعاملات	٥٤٢٣٦٨,٩٩		
٢٠٠١/٤/٤	إجمالي التعاملات	٤٤٤٢٤٦,٨٥		

- **التعاقدات :** وردت كشوف عن تعاقدات الممول من الإدارة العامة لتجميع البيانات المركزية وهى موضحة تفصيلياً بالملف .

- **الثروة العقارية :** يوجد كشف رسمى مستخرج من سجلات مصلحة الضرائب العقارية يفيد الآتى :-

محلات	الإيجار السنوى	صافى الإيجار	سعر الضريبة	الضريبة السنوية
ورشة نجارة	١٨٠٠	١٤٤٠	%١٠	١٤٤

- **المعاينة بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٨ :**

تفيد أن المكتب يقع بالدور الأول العلوى بالعقار ٦ ش كليوباترا وتوجد يافطة بإسم : العروبة للمقاولات مهندس / نصر أبو الحسن والمعاينة تفصيلياً بالملف .

- **المعاينة بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢١ لورشة النجارة بأبو صير :**

تفيد وجود عدد ١ منشار ، عدد ١ ماكينة تخانة ، عدد١ ماكينة رابوب ، عدد١ حلية ، بنك خشب لتجميع المشغولات ، عدد ١ مخرطة بها عطل ، عدد ٩ ضلفة شباك تحت التصنيع ، ٣ شباك تحت التصنيع ، عدد ٢ باب تحت التصنيع ، ٢ عامل بالورشة ، ماكينة مثقاب ، ماكينة ملاكاة ، ماكينة لحم صفيح المنشار والمعاينة تفصيلياً بالملف .

- السيارات :

السيارات رقم ٨٨٣٩ الحمولة ١/١ طن	بداية النشاط ٢٠٠٣/٩/١١ سولار
السيارة رقم ٢٤٢٦ الحمولة ١ طن	بداية النشاط ٢٠٠٧/٦/٢٤ سولار
السارة رقم ٤٢٦٢ الحمولة ١ طن	بداية النشاط ٢٠٠٧/١٠/٩ سولار

- المعاينة بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٢ :-

تفيد أن النشاط مقاولات عمومية وورشة نجارة وسيارات ، جهات التعامل فى السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٧ هى : مديرية الإسكان والمرافق بالإسماعيلية ، شركة الإسماعيلية لأسواق الجملة ، شركة المها للتنمية والاستثمار ، شركة جروب ، قيمة التعاقدات المنفذة وفقاً للبيان المرفق والمعتمد من الشركة والذى تؤيده خطابات الجهات ، لا توجد أي مبيعات للغير من نشاط الورشة وكل عمليات التشغيل خاصة بعمليات المقاولات المسندة وهى تخدم النشاط ، السيارات لخدمة النشاط ، لا توجد دفاتر وحسابات منتظمة التعاملات طبقاً للشهادات التي تم أرفاقها بالإقرارات الضريبية وقدم بيان عن تعاملاته مع مديرية الإسكان والمرافق بالإسماعيلية ملخصها كالآتي :-

قيمة التعاقد مع الجهة	سنة ٢٠٠٥	سنة ٢٠٠٦	سنة ٢٠٠٧	المتبقى تحت التنفيذ
٦٤٤٤٨٧٦١ج	١٨٨٩٦٤٥ج	٢٦٩٦٩٧٥ج	٧٦٥١٩٦٥ج	٥١١٧٩٦٠٠ج

والمناقشة تفصيلياً بالملف

- محاضر إثبات حالة بتاريخ ٢٠١٠/٥/٦٠٥ :

حيث لم يتم الاستدلال على وكيل التفليسة لإجراء عملية الفحص حتى حكم الإفلاس .

*** هذا وقد قامت المأمورية بإجراء مقارنة بين التعاملات من مصادرها المختلفة وتوصلت الى الآتى :-

سنة ٢٠٠٥	من واقع الإقرار الضريبى	من واقع خطابات الجهات	من واقع فحص ضريبة المبيعات	من واقع الخصم والإضافة	المبلغ المعتمد من المأمورية
مديرية الإسكان	من واقع إقرار المعول	١٨٩٢٦٦٣,١	من واقع الإطلاع لضرائب المبيعات	٢٨٠٦١٧,٤٨	١٨٩٢٦٦٣,١
الإسماعيلية لأسواق الجملة		٣٥٠٣٨٠	---	-----	٣٥٠٣٨٠
الإسماعيلية لتصنيع اللحوم		٢٩٨٧٧٠٠		٣٠٧٤٣٤٣,٩٥	٣٠٧٤٣٤٣,٩٥
ألمها للاستثمار		١٥٤٨٨٧٨		----	١٥٤٨٨٧٨
سمارت جروب		٥٢٩٢٦٨			٥٢٩٢٦٨
ج . ت لبناء والإسكان	----	---			١٧٠٠٠
لاهالى مدينة الإسماعيلية					
الاجمالى	٧٣٠٨٨٨٩,١	٧٣٠٨٨٨٩,١	٤٤٢٤٧٤٠,٣٥	٣٣٨٠٠٠	٧٤١٢٥٣٣,٠٥

سنة ٢٠٠٦	من واقع الإقرار الضريبى	من واقع خطابات الجهات	من واقع فحص ضريبة المبيعات	من واقع الخصم والإضافة	المبلغ المعتمد من المأمورية
مديرية الإسكان	من واقع إقرار المعمول	٢٨٧٦٩٧٥,٤	-----	٢١٩٢٥٣,٦	٢٨٧٦٩٧٥,٤
الإسماعيلية لأسواق الجملة		٥٢٩٨٦٥,١٥	----	-----	٥٢٩٨٦٥,١٥
الإسماعيلية لتصنيع اللحوم		----	٨٧٦٧٤٦٩	-----	٨٧٦٧٤٦٩
أعمال تصنيع الوميتال		----	١٣٥٠٨١	-----	١٣٥٠٨١
أعمال تصنيع أخشاب		----	٨٨٦٠	---	٨٨٦٠
أعمال يافطة فلكس		---	٣٥٠٠	----	٣٥٠٠
أبواب وشبابيك مركز طبى		----	١٠٦٨٣٣,٨	----	١٠٦٨٣٣,٨
الاجمـــالى	٣٩٣٧٣٩٩,٢٥	٣٤٠٦٨٤٠,٥	٩٠٢١٧٤٣,٨	٢١٩٢٥٣,٦	١٢٤٢٨٥٨٤,٣٥

سنة ٢٠٠٧	قيمة المنفذ وفقا لخطاب المعمول	إجمالى المنفذ من العملية من خطاب الجهة والمستخلص	المبلغ المعتمد للمحاسبة
ما يخص مديرية الإسكان :-			
عملية إنشاء ٦ عمارات بالقنطرة غرب	-----	٣٨٠٥٨٧٥	٣٨٠٥٨٧٥
عملية إنشاء ١١ عمارة بالقنطرة غرب	----	٥١٥٥٤٧٥	٥١٥٥٤٧٥
عملية إنشاء ٥ عمارات موقع ١ بالمستقبل	٢٦٠٤٢١١	٤٢٨٣٧٦٨,٦٧	٤٢٨٣٧٦٨,٦٧
عملية إنشاء ٤ عمارات بالقنطرة غرب قرية جلباشة	---	٢٤٩٤٥٠٠	٢٤٩٤٥٠٠
عملية إنشاء ٥ عمارات موقع ٢ بالمستقبل	١٩٥٤٢٨٩	٣٧٥٢١٤١,٢٧	٣٧٥٢١٤١,٢٧
عملية إنشاء بوابة الإسماعيلية طريق الصحراوى	٦٨٤٩١٩	٥٩٤٠٥٩,٩٢	٦٨٤٩١٩
عملية إنشاء ٤ عمارات مشروع مبارك بالقنطرة	-----	٢٦٠٨٧٣٣,٠٧	٢٦٠٨٧٣٣,٠٧
عملية إنشاء كورنيش أمام قرية النورس	١٠٠٨١٧٦	٢٢٥٨٣٧٩,٦	٢٢٥٨٣٧٩,٦
عملية إنشاء مبنى الملحق لمركز طبى حي السلام	١٠٩٥٢٠	----	١٠٩٥٢٠
عملية كورنيش الإسماعيلية أمام نادي الفيروز	١٢٩٠٨٥٠	----	١٢٩٠٨٥٠
عملية إنشاء ٥ عمارات بأبو خليفة	-----		١٨٤٦٢٥٠
إجمالى المنفذ خلال سنة ٢٠٠٧ مبلغ			٢٧١٢٨٦٤٦,٦١

البيـــــــان	من واقع الإقرار الضريبى	من واقع خطابات الجهات	من واقع ضريبة المبيعات	من واقع الخصم والإضافة	المبلغ المعتمد من المأمورية
مديرية الإسكان الإسماعيلية لأسواق الجملة	-	٢٧١٢٨٦٤٦,٦٠ ٢٣٨٧٥٨,٨٦	----- ----	---- ---	
الاجمـــالى	٧٨٩٠٧٢٥	٢٧٣٦٧٤٠٥,٤٧	----	----	٢٧٣٦٧٤٠٥,٤٧

** هذا وقد أعدت المأمورية مذكرة تصحيح خطأ مادي أفادت فيهـا أن مبلـغ ٢٧٠١٢٨٦٤٦,٦١ صحته ٢٨٢٩٠٤١١,٠١ وهو ما قامت بالمحاسبة عنه سنة ٢٠٠٧ بموجب مذكرة تصحيـح الخطأ المادى (مرفق ١٤٦) ثم وقعت المأمورية فى خطأ مادى أخر حيث لم تضف إلـى هـذا المبلغ – والذى يخص مديرية الإسكان – التعاملات الواردة بـالإقرار الـضريبى مـع شـركة الإسماعيلية لأسواق الجملة وقدرها ٢٣٨٧٥٨,٨٦ و تصحيحاً لـذلك يكـون رقـم الأعمـال الصحيح سنة ٢٠٠٧ = ٢٨٥٢٩١٦٩,٨٧ ج .

	قيمة الأعمال من واقع الإقرار الضريبى	قيمة الأعمال من خطاب الجهة	المعتمد من المأمورية
سـنـة ٢٠٠٨ عملية إنشاء ٥ عمارات موقع أ عملية تجميل وتطوير كورنيش محمد على		٢٩٠٢٧٩,٦ ٣٦٩٤٦٨٦,٨	----- ----
قيمة الأعمال المنفذ	١١٩٨١٤١٧	٣٩٨٤٩٦٦,٤	١١٩٨١٤١٧
سـنـة ٢٠٠٩			
عملية إنشاء ٦ عمارات الأولى بالرعاية عملية إنشاء ٤ عمارات بالقنطرة غرب عملية إنشاء ١١ عمارة بالقنطرة غرب		٣٥٦٢٥٤,٢ ١٠٨١١٧ ٧٧٩٩٧,٧٩	----- ----- -----
قيمة الأعمال المنفذة	٥٩٦٧٩٥	٥٤٢٣٦٨,٩٦	٥٩٦٧٩٥

- وتأسيساً على ما سبق حددت المأمورية صافى أرباح الطاعن كالاتى :-

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠/١/١
رقم أعمال المقاولات :	٧٤١٢٥٣٣,٠٥	١٢٤٢٨٥٨٤,٣٥	٢٨٢٩٠٤١١,٠١	١١٩٨١٤١٧	٥٩٦٧٩٥	٤٤٤٢٤٦
ربح نشـــاط الورشة :-						
٢٢٠٠ج×٥٢أسبوع ×٢٠% للغير	٢٢٨٨٠	٢٢٨٨٠	٢٢٨٨٠	٢٢٨٨٠	٢٢٨٨٠	٦٨٦٤ × ١٠٨ / ٣٦٠
إيراد السيارة رقم ٨٨٣٩ :-						
٤١ج × ٢٨٠ يوم	١١٤٨٠	١١٤٨٠	١١٤٨٠	١١٤٨٠	١١٤٨٠	٣٤٤٤ × ١٠٨ / ٣٦٠
إيراد السيارة رقم ٤٢٦ :-						
٤١ج × ٢٨٠ يوم	----	----	٦٠٩٠,٧٧ × ١٩١ / ٣٦٠	١١٤٨٠	١١٤٨٠	٣٤٤٤ × ١٠٨ / ٣٦٠
إيراد السيارة رقم ٤٢٦٢ :-						
٤١ج × ٢٨٠ يوم	----	----	٢٦٧٨,٦٦ × ٨٤ / ٣٦٠	١١٤٨٠	١١٤٨٠	٣٤٤٤ × ١٠٨ / ٣٦٠
إيراد الثروة العقارية :-						
حسب المكلفة	١٤٤٠	١٤٤٠	١٤٤٠	١٤٤٠	١٤٤٠	٤٣٢ × ١٠٨ / ٣٦٠
إجمالي رقم الأعمال	٧٤٤٨٣٣٣	١٢٤٦٤٣٨٤,٣٥	٢٨٣٣٤٩٨٠,٤٤	١٢٠٤٠١٧٧	٦٥٥٥٥٥	٤٦١٨٧٤
المصروفات	----	----	----	----	----	----
إجمالى الوعاء الخاضع	٧٤٤٨٣٣٣	١٢٤٦٤٣٨٤,٣٥	٢٨٣٣٤٩٨٠,٤٤	١٢٠٤٠١٧٧	٦٥٥٥٥٥	٤٦١٨٧٤
إجمالى الضريبة	١٤٨٧١٦٦,٦١	٢٤٩٠٣٧٦,٨٧	٥٦٦٤٤٩٦,٠٩	٢٤٠٥٥٣٥,٤٠	١٢٨٦١١	٨٩٨٧٤,٨

- مع حفظ حق المصلحة فى حالة ظهور أى إيرادات أخرى وتطبيق أحكام المواد الخاصة بمخالفات الممول لأحكام ق ٩١ لسنة ٢٠٠٨ .
- أخطر بالنموذج ١٩ ض بتاريخ ٢٠١٠/٥/١١ وطبق بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٧ وأحيل الطعن للجنة التظلمات وفض المنازعات التى أحالته بدورها للجنة بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٦ وتحدد لنظر الطعن جلسة ٢٠١٠/١٠/٣٠ وتم التداول بالجلسات طبقاً لما هو ثابت بمحاضر الجلسات وبجلسة ٢٠١١/٤/٦ حضر أ / مصطفى محمد أحمد وكيلاً عن الطاعن بتوكيل رقم ٢٣٨٤ لسنة ٢٠٠٨ القصاصين الجديد وقدم مذكرة دفاع وحافظة مستندات طويت على المستندات المعلاة على غلافها وقد أطلعت اللجنة على بعض أصولها وطلب حجز الطعن للقرار فقررت اللجنة حجز الطعن للقرار جلسة اليوم حيث صدر القرار التالى :-

" اللجنـــــــــة "

* بعد الاطلاع على أوراق الملف والمداولة قانوناً .
* وحيث أن الطعن قد حاز أوضاعه القانونية – فهو مقبول شكلاً
* ومن حيث الموضوع :- تتلخص أوجه إعتراضات الطاعن حسبما وردت بمذكرة الدفاع المقدمة للجنـــة فى الآتىّ :-

١- الاعتراض على محاسبة المـــأمورية وأسلوب الفحص حيث التبس على المأمورية وخلطت بين قانونى الضريبة العامة وضريبة المبيعات حيث اعتمدت أسلوب الاستحقاق الذى تستند عليه ضريبة المبيعات (تاريخ اعتماد المستخلص) هو الواقعة المنشئة لاستحقاق ضريبة المبيعات فى حين أن فى الضريبة العامة فإن الواقعة المنشئة للضريبة لا تتحقق إلا بتحقق الإيراد (تاريخ صرف المستخلصات) فـــلا يوجد ضريبة على إيراد مستحق وعليه فإن محاسبة المأمورية بالاستناد لتاريخ الاستحقاق أدى إلـــى تداخل أرقام الأعمال ويطالب بالآتي : –

أ) تعديل قيمة الإعمال المنفذة مع شركة الإسماعيلية للحوم الدواجن سنة ٢٠٠٥ الى ٢٩٨٧٧٠٠ج بدلاً من ٣٠٧٤٣٤٣,٩٥ج طبقاً للشهادة الصادرة من جهة الإسناد

ب) مما يخص سنة ٢٠٠٦ :-

- تعديل رقم الأعمال مع شركة الإسماعيلية للحوم الدواجن الى مبلغ ٥٣٠٥٥٨,٧ ج طبقاً لخطاب الجهة مع استبعاد أعمال التصنيع لعدم التكرار والازدواج فى المحاسبة حيث قامت المأموريـــة بحساب كامل قيمة العملية مع الشركة فى سنة واحدة سنة ٢٠٠٦ على الرغم من سابقة إدراج أعمال منها سنة ٢٠٠٥ وكون باقي الأعمال تخص السنوات السابقة من ٢٠٠١/٢٠٠٥ طبقـــاً للاقرارت الضريبية المقدمة من الطاعن والشهادة الصادرة من شركة الإسماعيلية لتصنيع لحوم الدواجن . كما وأنه التبس على المأمورية ما قامت به من المحاسبة عن أعمال التصنيع لأنهـــا تدخل ضمن رقم الأعمال مع كل جهة وكون ضرائب المبيعات عدلت قيمة ضريبة المبيعات مـــن ٢,٩% إلى ١٠% على بعض البنود الداخلة فى المستخلص تحت مسمى أنها أعمال تـــصنيع لا يعنى وجود أعمال جديدة بل هى مجرد تعديل لفئة ضريبة المبيعات لبعض البنود الداخلـــة فـــى ذات رقم الأعمال
- استبعاد المبالغ غير الواردة بالإقرار الضريبى سنة ٢٠٠٦ عن أعمال مديرية الإســـكان حيـــث قامت المأمورية بالخلط بين ما جاء بخطاب الجهة من قيمة التعامل وبين مـــا قامـــت ضـــرائب المبيعات بالمحاسبة عنه ولم تراع أن ضرائب المبيعات تعمل على تاريخ اعتمـــاد المـــستخلص وليس تاريخ الصرف والذى قد يتأخر الصرف فى هذه الجهة تحديداً لسنة أو أكثر فقد قامـــت المأمورية بجمع قيمة شهادة الجهة على قيمة الأعمال التي جـــاءت بتقـــدير فحـــص ضـــرائب المبيعات والذى يتضمن ذات القيمة الواردة من جهة الإسناد وضمن رقم الأعمال

ج)- اعتماد قيمة الأعمال سنة ٢٠٠٧ طبقاً للإقرار الضريبى والتي تم تنفيذها وصرفها فعلياً وعدم الأخذ فى الاعتبار قيمة الأعمال التى لم يتم صرفها فى تلك الفترة حيث تم الصرف والإقرار عنها فى السنوات اللاحقة مع مراعاة أن قيمة الأعمال فى هذا العام كانت مع مديرية الإسكان والمرافق فقط .

د)- تعديل رقم الأعمال عن سنة ٢٠٠٨ أما بتعديل رقم الأعمال بإستبعاد ما سبق اعتماده سنة ٢٠٠٧ لكونها تخص سنة ٢٠٠٨ مع ملاحظة أن الأعمال التي أقر بها سنة ٢٠٠٨ مستندة لتاريخ الصرف

هـ)- تعديل رقم الأعمال سنة ٢٠٠٩ إما بإستبعاد المحاسبة عما قامت به المأمورية بالمحاسبة عن المبلغ الوارد بالإقرار الضريبى وقدره ٥٩٦٧٩٥ ج وهو يمثل قيمة الدفعة رقم ٩ لعملية إنشاء ٥ عمارات بالمستقبل موقع ٢ وتاريخ تنفيذ العملية ٢٠٠٧/١١/١٩ وتاريخ الصرف ٢٠٠٩/٤/٢٣ أو استبعاد هذه الدفعة من محاسبة سنة ٢٠٠٧

٢- المطالبة بإعادة الملف عن المدة من $\frac{١/١}{٤/١٨}$ ٢٠١٠ للمأمورية لإعادة المحاسبة لان المأمورية قامت بالمحاسبة حتى تاريخ حكم الإفلاس والذى تم الطعن عليه وأنتهي الأمر إلى صدور حكم بإغلاق الإفلاس كما صدر حكم محكمة النقض مؤيداً لذلك وأنه تم تقديم الإقرار الضريبى عن سنة ٢٠١٠ عن العام بأكمله .

٣- المطالبة بحساب سنة صافى ربح المقاولات بواقع ٢,٥% كالسنوات السابقة لأنه لا يعقل أن يكون هناك إيراد بدون مصروفات .

٤- المطالبة بالمحاسبة عن الورشة بنسبة مجمل ربح ٢٠% وإيراد قدره ٣٠٠ج أسبوعياً لمدة ٥٢ أسبوع لان عملها ينحصر فى خدمة النشاط الرئيسي .

٥- المطالبة بإستبعاد المحاسبة عن السيارة لكونها فى خدمة النشاط وبصفة احتياطية المحاسبة عنها طبقاً للأسس المعدة بمعرفة مصلحة الضرائب والتي تم المحاسبة عنها فى السنوات ٢٠٠٣/٢٠٠٤ .

٦- الطعن على كافة أسس التقدير جملة وتفصيلاً

ومرفق المستندات الآتية :-

- خطاب من شركة الإسماعيلية لتصنيع لحوم الدواجن بقيمة التعاملات ٢٠٠١/٢٠٠٥ .
- مستخلصات أرقام ٥، ٦ ، ٧ جارى من شركة الإسماعيلية لتصنيع لحوم الدواجن .
- خطابات مديرية الإسكان بالإسماعيلية بأعمال الطاعن ٢٠٠٢- ٢٠١٠/٤ ، ٢٠٠٩/٢٠٠٥ .
- ٣ نماذج تعاملات واردة من الإدارة العامة لتجميع الخصم والإضافة .
- صورة من قرار لجنة الطعن بالإسماعيلية فى حالة الطاعن سنوات ٩٩/٩٨
- صورة من قرار اللجنة الداخلية فى حالة الطاعن سنوات ٢٠٠٣ ٢٠٠٤

- صورة من الإقرار الضريبى سنة ٢٠١٠ وخطاب مديرية الإسكان بأعمال سنة ٢٠١٠ .
- قرار لجنة التوفيق فى المنازعات (ضرائب المبيعات) .
- شهادة من محكمة النقض بشأن نقض حكم الإفلاس .

- واللجنة بعد دراسة مرفقات الملف واعتراضات الطاعن الواردة بمذكرة الدفاع فإنها تقرر الاتى :-

١- عن الاعتراض على محاسبة المأمورية وأسلوب الفحص وفقاً للأسباب الواردة باعتراضات الطاعن بعد سردها وحيث أن المادة ٧٨ ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ قد نصت على أنه " يلتزم الممولون الاتى ذكرهم بإمساك الدفاتر والسجلات التي تستلزمها طبيعة تجارة أو صناعة أو حرفة أو مهنة كل منهم :-

١- الشخص الطبيعى الخاضع للضريبة .... الذي يزاول نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو حرفياً أو مهنياً إذا تجاوز رأس ماله المستثمر مبلغ خمسين ألف جنيه ، أو تجاوز رقم أعمالة السنوى مبلغ مائتين وخمسين ألفا جنية او تجاوز صافى ربحه السنوى وفقاً لآخر ربط ضريبى نهائي مبلغ عشرين ألف جنية .....ويلتزم الممول بالاحتفاظ بالدفاتر والسجلات .... والمستندات المؤيدة لها فى مقره طوال الفترة المنصوص عليها فى المادة ٩١ من هذا القانون " كما نصت المادة ٢١ من ذات القانون على أنه " يتحدد صافى الربح الضريبى للمنشأة عن جميع ما ترتبط به عقود طويلة الأجل على أساس نسبة ما تم تنفيذه من كل عقد خلال الفترة الضريبية ...."

ومراعاة أن الثابت بمرفقات الملف والإقرارات الضريبية أن الطاعن ملزم بإمساك دفاتر وسجلات بينما هو قد خالف المادة ٧٨ حيث قدم الإقرارات الضريبية غير مؤيدة بحسابات كما خالف المادة ٢١ بعدم تقديمه العقود طويلة الأجل للمأمورية للمحاسبة على أساسها .

وحيث أن عدم إمساك الطاعن للدفاتر والسجلات وعدم تقديمه العقود طويلة الأجل قد حدا بالمأمورية إلى المحاسبة التقديرية واستندت فى المحاسبة إلى البيانات المتاحة لديها سواء واردة بالإقرار الضريبى أو شهادات الجهات أو المستخلصات وإعتمدت تاريخ اعتماد المستخلص (أسلوب الاستحقاق) هو الواقعة المنشئة للضريبة وهذا هو الأسلوب السليم فى المحاسبة مما تقرر معه اللجنة تأييد المأمورية فيما ذهبت إليه فى هذا الشأن .

أ- عن المطالبة بتعديل قيمة الأعمال المنفذة مع شركة الإسماعيلية لحوم الدواجن سنة ٢٠٠٥ وحيث أن الثابت بمذكرة الفحص صـ ١٤ أن المأمورية قامت باعتماد رقم الأعمال مع شركة الإسماعيلية لتصنيع لحوم الدواجن بمبلغ ٣٠٧٤٣٤٣,٩٥ ج طبقاً لبيان الإدارة المركزية للحاسب الآلي بعد أن تبين لها أن الطاعن أدرج رقم الأعمال لهذه الجهة بالإقرار الضريبى والمطابق لرقم الأعمال الوارد بخطاب الجهة بمبلغ ٢٩٨٧٧٠٠ج وهو اقل مما ورد ببيان الإدارة المركزية للحاسب الآلي ومراعاة أن اللجنة برجوعها لبيان الإدارة المركزية المشار إليه (مرفق ٩٢) تبين لها أن مبلغ الخصم من المنبع المقابل لمبلغ التعامل يبلغ ١٤٩٣٨,٥ ج وهو يطابق نسبة الـ ٢/١ % القانونية التي تخصم على مبلغ ٢٩٨٧٧٠٠ ج وليس ٣٠٧٤٣٤٣,٩٥ ج وهو ما يعنى أن المبلغ الوارد

ببيان الإدارة المركزية والذي اعتمدته المأمورية فى المحاسبة خطأ وصحته ٢٩٨٧٧٠٠ج مما تقرر معه اللجنة إجابة الدفاع لطلبه واعتماد رقم الأعمال مع شركة الإسماعيلية لتصنيع الدواجن مبلغ ٢٩٨٧٧٠٠ ج وعليه يعدل رقم الأعمال سنة ٢٠٠٥ طبقاً لذلك كالآتي :-

رقم الاعمال المعتمد من المأمورية	٧٤١٢٥٣٣,٠٥ج
يخصم قيمة مبلغ التعامل الخطأ	٣٠٧٤٣٤٣,٩٥ ج
يضاف إليه مبلغ التعامل الصحيح	٢٩٨٧٧٠٠ ج
رقم الأعمال المعتمد من اللجنة	٧٣٢٥٨٨٩,١ج

ب-ما يخص سنة ٢٠٠٦ :-

عن المطالبة بتعديل رقم الأعمال مع شركة الإسماعيلية لتصنيع لحوم الدواجن إلى ٥٣٠٥٥٨,٧ وذلك وفقاً لما ورد باعتراضات الطاعن السابق سردها وحيث أن المأمورية قامت بالمحاسبة عن هذه الجهة فى هذا العام طبقاً لفحص ضريبة المبيعات وبالمبالغ الآتية :-

شركة الإسماعيلية لتصنيع اللحوم	٨٧٦٧٤٦٩ج
أعمال تصنيع الوميتال	١٣٥٠٨١ج
أعمال تصنيع أخشاب	٨٨٦٠ج
أعمال تصنيع يافطة	٣٥٠٠ج

وابتداء فإن الدفاع قدم للجنة قرار صادر من لجنة التوفيق فى المنازعات بضرائب المبيعات يفيد إعادة الملف لمأمورية المسجل لإعادة الفحص خلال الفترة من ٢٠٠٣/٤ حتى ٢٠١٠/٤ مما تقرر معه اللجنة عدم الاستناد لفحص ضرائب المبيعات فى هذا الصدد .

وحيث أن الدفاع قد طلب تعديل هذه المبالغ إلى ٥٣٠٥٥٨,٧ ج طبقاً لخطاب الجهة إلا أنه لم يقدم خطاب الجهة الذي أشار إليه وبرجوع اللجنة لأوراق الملف تبين أنها قد خلت من أى شهادات صادرة من هذه الجهة عن سنة النزاع كما لم يرفق الطاعن بالإقرار الضريبى شهادة صادرة من هذه الجهة أسوة بالجهات الأخرى التي أرفق عنها شهادات بالإقرار هذا وحيث أن الدفاع قدم للجنة فى هذا الصدد المستخلص الجاري رقم (٧) لذات الجهة وهذا المستخلص يخص الفترة حتى ٢٠٠٦/٦/٣٠ فقط ومراعاة أن هذه الجهة تحديداً (شركة الإسماعيلية لتصنيع لحوم الدواجن) لم يرد أي بيان بشأنها فى الإقرارات الضريبية للسنوات ٢٠٠٧/٢٠١٠مما يعنى أن الأعمال معها انتهت سنة ٢٠٠٦ ويصبح معه المستخلص الجاري رقم "٧" مستنداً لا يعكس رقم الأعمال لهذه الجهة سنة ٢٠٠٦ لكونه مستخلص جارى وليس ختامي كما وأنه يخص الفترة حتى ٢٠٠٦/٦/٣٠ فقط دون باقي العام .

إلا إن المأمورية كانت قد استندت إلى هذا المستخلص فقط فى تحديد رقم أعمال العام دون الإشارة إلى أي مستخلصات أخرى فإن اللجنة لا يسعها سوى المحاسبة عن التعاملات مع هذه الجهة طبقاً لهذا المستخلص حتى ٢٠٠٦/٦/٣٠ وحفظ حق المأمورية فى المحاسبة عن أي إيرادات أخرى لهذه الجهة تظهر للفترة من ٢٠٠٦/٧/١ حتى ٢٠٠٦/١٢/٣١ وبذلك يكون رقم الأعمال المعتمد من اللجنة لشركة الإسماعيلية لتصنيع لحوم الدواجن كالآتي :

جملة رقم الأعمال من بداية العمل حتى ٢٠٠٦/٦/٣٠ طبقاً للمستخلص رقم (٧)	٨٧٦٧٤٦٩,٠٤ج
جملة رقم الأعمال المستخلص السابق رقم (٦)	٨٢٣٦٩١٠,٣٤ج
قيمة الأعمال المنفذة للفترة $\frac{٦/٣٠}{١/١}$ ٢٠٠٦	٥٣٠٥٥٨,٧٠ ج
رقم الأعمال المعتمد من اللجنة	٥٣٠٥٥٨,٧٠ ج

- ويحفظ حق المأمورية فى المحاسبة عن أي إيرادات أخرى تظهر للفترة من ٢٠٠٦/٧/١ حتى ٢٠٠٦/١٢/٣١ .
- وبخصوص محاسبة المأمورية عن أعمال تصنيع الالوميتال وأعمال تصنيع الأخشاب وأعمال اليافطة وحيث أن هذه الأعمال وردت ضمن المستخلص الجاري رقم (٧) وقد قامت المأمورية بالمحاسبة عنها استناداً لمحاسبة ضرائب المبيعات عنها وبرجوع اللجنة لفحص ضرائب المبيعات فى هذا الصدد تبين أنها استخلصت هذه الأعمال من المستخلص رقم (٧) بعد أن اعتمدت إجمالية وعدلت فئة الضريبة من ٢,٩%الى٧,١% لكونها أعمال تصنيع وتم إضافتها مرة أخرى لأعمال الطاعن كأعمال جديدة ومراعاة أن اللجنة قد قررت عدم الاستناد لفحص ضرائب المبيعات استنادا لقرار لجنة التوفيق فى المنازعات السابق الإشارة إليه كما وأنه تم إعتماد كامل قيمة المستخلص للفترة من ١/١ حتى ٢٠٠٦/٦/٣٠ فإن اعتماد أعمال التصنيع مرة أخرى بمثابة ازدواج ضريبى وتكرار تقرر معه اللجنة إلغاؤه .

* عن المطالبة بإستبعاد المبالغ غير الواردة بالإقرار الضريبى سنة ٢٠٠٦ عن أعمال مديرية الإسكان وحيث أن المأمورية قامت بإضافة مبلغ ١٠٦٨٣٣,٨ ج وأفادت أنه طبقاً لفحص ضرائب المبيعات ومراعاة أن فحص ضرائب المبيعات قد صدر قرار بإعادته كما وأن اللجنة برجوعها لهذا الفحص تبين أنه تعديل فى فئة الضريبة وليست أعمال جديدة وحيث أن الطاعن أدرج بالإقرار الضريبى شهادة من هذه الجهة بإجمالي حجم التعاملات كما قدم للجنة شهادة بذات المبلغ المقرر معه اللجنة إجابة الطاعن لطلبه فى هذه الجزئية .

* **وبذلك يصبح رقم الأعمال الكلى لسنة ٢٠٠٦ كالآتي :-**

التعامل مع مديرية الإسكان كالشهادة والمأمورية	٢٨٧٦٩٧٥,٤ج
التعامل مع الإسماعيلية لأسواق الجملة كالمأمورية لعدم الاعتراض	٥٢٩٨٦٥,١٥ج
التعامل مع الإسماعيلية لتصنيع لحوم الدواجن كاللجنة	٥٣٠٥٥٨,٧ج
إجمالى رقم الأعمال المعتمد سنة ٢٠٠٦	٣٩٣٧٣٩٩,٢٥ج

ج، د ، هـ) عن المطالبة بتعديل أرقام الأعمال للسنوات ٢٠٠٧/٢٠٠٩ وفقاً لما ورد باعتراضات الطاعن السابق سردها وحيث أن المأمورية عدلت الإقرار الضريبى سنة ٢٠٠٧ بإعتماد قيمة الأعمال المنفذة طبقاً للمستخلصات (تاريخ اعتماد المستخلص) وتؤيدها اللجنة فى ذلك ثم قامت باعتماد رقم الأعمال سنة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ كالإقرارات الضريبية بعد أن قامت بحساب قيمة الأعمال المنفذة من واقع المستخلصات وتبين أنها أقل من رقم الأعمال المدرج بالإقرار وحيث أن الدفاع أفاد أن الطاعن أدرج رقم الأعمال للسنوات ٢٠٠٧/٢٠٠٩ طبقاً للمبدأ النقدي ومراعاة أن المأمورية قامت بتحويل المحاسبة إلى الأسلوب الصحيح (مبدأ الاستحقاق) فإنها كان يجب عليها أن تسير على ذلك النهج خلال السنوات المتنازع بشأنها جميعاً وحيث أن المأمورية قامت بإستعراض جميع البيانات الواردة لها بشأن المستخلصات سواء عن طريق خطاب مديرية الإسكان والمرافق أو المستخلصات ذاتها المرفقة بالملف وتوصلت إلى قيمة الأعمال المنفذة خلال السنوات المتنازع بشأنها فإن اللجنة تقرر إعتماد أرقام الأعمال لسنوات النزاع طبقاً لما توصلت إليه المأمورية كالآتي :-

٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
----	----	-----
٢٨٥٢٩١٦٩,٨٧ ج (بعد تصحيح الأخطاء المادية)	٣٩٨٤٩٦٦,٤ ج	٥٤٢٣٦٨,٩٩ج

٢-عن المطالبة بإعادة الملف عن المدة من $\frac{١/١}{٤/١٨}$ ٢٠١٠ للمأمورية لإعادة المحاسبة وحيث أن المأمورية قامت بالمحاسبة عن هذه المدة بعد أن صدر حكم الإفلاس فى هذا التاريخ ودون الإشارة للإقرار الضريبى وحيث أن هذا الحكم تم نقضه طبقاً للشهادة المقدمة من الدفاع كما وأن الدفاع قدم للجنة صورة من الإقرار الضريبى المقدم سنة ٢٠١٠ والذى لم تتعرض له المأمورية فإن اللجنة تقرر إجابة الدفاع لطلبه وإعادة ما يخص سنة ٢٠١٠ للمأمورية لإعادة المحاسبة فى ضوء الإقرار الضريبى المقدم .

٣- عن المطالبة بحساب نسبة صافى ربح المقاولات إلى ٢,٥% وحيث أن المأمورية قامت المحاسبة عن كامل الإيراد الخاص بالطاعن دون خصم أي تكاليف وحيث أنه لا إيراد بدون تكاليف أو مصروفات وقد نصت المادة ٢/٩٠ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على أنه " كما يكون للمصلحة إجراء ربط تقدير للضريبة من واقع أيه بيانات متاحة فى حالة عدم تقديم الممول الإقرار الضريبى أو عدم تقديمه للبيانات والمستندات المؤيدة للإقرار " .

- وطبقاً لذلك وحيث أن الدفاع قدم اللجنة صورة من قرار اللجنة عن السنوات ٩٩/٩٨ وكذا صورة من قرار اللجنة الداخلية بالمأمورية عن السنوات ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وقد إنتهى إلى ما يلي :-

سنة ٢٠٠٤ :

صافى ربح نشاط المقاولات = إجمالي ربح الورشة =	٢٩٩٨٥٢٣,٣٨ × ٣% = ٣٠٠ × ٥٢ أسبوع × ٢٠% = ٣١٢٠ج المصروفات = ٢٤ ج	٨٩٩٥٥,٧ج
صافى الربح		٢٤٩٦ج
الربح من السيارة رقم ٨٨٣٩ = إيراد الثروة العقارية =	١١ج × ٢٨٠ يوم	٣٠٨٠ج ١٤٤٠ج
إجمالي صافى الربح		٩٦٩٧٢ج

- واسترشادا بذلك باعتباره يمثل حالة الطاعن وحسماً للنزاع فإن اللجنة تقرر إعتماد نسبة صافى ربح قدره ٣% للسنوات ٢٠٠٨/٢٠٠٥ ، ومراعاة لرقم الأعمال سنة ٢٠٠٩ وفى ضوء ما استقرت عليه قرارات اللجان وحالات الكل فإن اللجنة تقرر إعتماد نسبة صافى ربح قدرها ٧% .

٤-٦) عن المطالبة بإستبعاد المحاسبة عن السيارات وإحتياطياً المحاسبة عنها طبقاً للأسس التي تم المحاسبة عنها فى السنوات السابقة مع تخفيض إيراد الورشة ونسبة الربح وكذا الطعن على كافة أسس التقدير وحيث أن المأمورية قامت بالمحاسبة تقديرياً وفى ضوء موافقة الطاعن باللجنة الداخلية عن السنوات السابقة وحسماً للنزاع فإن اللجنة تقرر الآتى :-

أ - تأييد المأمورية فى المحاسبة عن السيارات مع تخفيض صافى الإيراد لكل سيارة إلى ١٢ج يومياً

ب - تخفيض إيراد الورشة للغير إلى ٣٥٠ج أسبوعياً لجميع سنوات النزاع مع إعتماد نسبة الربح بواقع ٢٠% .

ج- إعتماد مصروفات إدارية للورشة بواقع ٢٠% من مجمل الربح

٧- تقرر اللجنة تأييد المأمورية بشأن الإيراد العقاري لموافقته وما سبق وأن وافق عليه الطاعن في السنوات السابقة .

- وتأسيساً على ما سبق يعدل صافى الأرباح طبقاً لقرار اللجنة كالآتي :-

البيان / السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	الأسس	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
صافى ربح المقاولات	٧٣٢٥٨٨٩,١	٣٩٣٧٣٩٩,٢٥	٢٨٥٢٩١٦٩,٨٧	%٣	٢١٩٧٧٦,٦	١١٨١٢١,٩	٨٥٥٨٧٥
صافى ربح الورشة	٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠	٥٢اسبوع × ٢٠% × ٨٠%	٢٩١٢	٢٩١٢	٢٩١٢
صافى ربح السيارة رقم ٨٨٣٩	١٢ج	١٢	١٢	٢٨٠يوم	٣٣٦٠	٣٣٦٠	٣٣٦٠
صافى ربح السيارة رقم ٢٤٢٦	---	---	١٢ج × ١٩١/٣٦٠	٢٨٠يوم	---	---	١٧٨٢,٦
صافى ربح السيارة رقم٤٢٦٢	---	---	١٢ ج × ٨٤/٣٦٠	٢٨٠يوم	---	---	٧٨٤
الاجمـــــالى					٢٢٦٠٤٨,٦	١٢٤٣٩٤	٨٦٤٧١٤
يضاف صافى إيراد الثروة العقارية					١٤٤٠	١٤٤٠	١٤٤٠
الوعاء الخاضع					٢٢٧٤٨٩	١٢٥٨٣٤	٨٦٦١٥٤

البيان / السنة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	الأسس	٢٠٠٨	٢٠٠٩
صافى ربح المقاولات	٣٩٨٤٩٦٦,٤	٥٤٢٣٦٨,٩٩	%٣ ، %٧	١١٩٥٤٩	٣٧٩٦٥,٨
صافى ربح الورشة	٣٥٠	٣٥٠	٥٢اسبوع × ٢٠% × ٨٠%	٢٩١٢	٢٩١٢
صافى ربح السيارة رقم ٨٨٣٩	١٢ج	١٢	٢٨٠ يوم	٣٣٦٠	٣٣٦٠
صافى ربح السيارة رقم ٢٤٢٦	١٢ج	١٢ج	٢٨٠ يوم	٣٣٦٠	٣٣٦٠
صافى ربح السيارة رقم ٤٢٦٢	١٢ج	١٢ج	٢٨٠ يوم	٣٣٦٠	٣٣٩٠
الاجمـــــالى				١٣٢٥٤١	٥٠٩٥٧,٨
يضاف صافى إيراد الثروة العقارية				١٤٤٠	١٤٤٠
الوعاء الخاضع				١٣٣٩٨١	٥٢٣٩٨

- مع إعادة الفترة من ٢٠١٠/١/١ حتى ٢٠١٠/٤/١٨ للمأمورية لتنفيذ ما ورد بالحيثيات .
- تطبق المواد كالمأمورية .

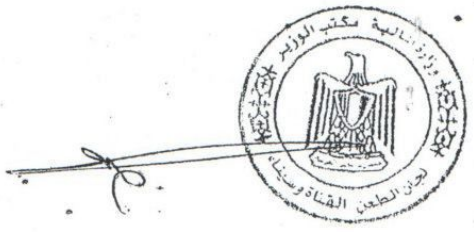

" ولهذه الأسباب "

* قررت اللجنة قبول الطعن شكلاً .

* وفى الموضوع :

تخفيض الوعاء الخاضع للضريبة لسنوات النزاع كالآتي :-

سنة ٢٠٠٥ لمبلغ ٢٢٧٤٨٩ج(مائتان وسبعة وعشرون ألفاً وأربعمائة وتسعة وثمانون جنيهاً لا غير)

سنة ٢٠٠٦ لمبلغ ١٢٥٨٣٤ج (مائه وخمسة وعشرون ألفاً وثمانمائة وأربعة وثلاثون جنيهاً لا غير)

سنة ٢٠٠٧ لمبلغ ٨٦٦١٥٤ج (ثمانمائة وستة وستون ألفاً ومائه وأربعة وخمسون جنيهاً لا غير)

سنة ٢٠٠٨ لمبلغ ١٣٣٩٨١ج (مائة وثلاثة وثلاثون ألفاً وتسعمائة وواحد وثمانون جنيهاً لا غير)

سنة ٢٠٠٩ لمبلغ ٥٢٣٩٨ج (إثنان وخمسون ألفاً وثلاثمائة وثمانية وتسعون جنيهاً لا غير)

- مع إعادة فترة سنة ٢٠١٠ للمأمورية لتنفيذ ما ورد بحيثيات القرار
- تحسب الضريبة من واقع هذا القرار
- تطبق المواد كالمأمورية .
- يخطر كل من طرفي النزاع بصورة من هذا القرار بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

أمين السر

رئيس اللجنة

المستشار/